شكرًا سيدي الرئيس

ترحب الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بتقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة حول سوريا.

لقد استمرت الحكومة السورية في استخدام القوة المفرطة بشكل عشوائي ضد مواطنيها لأكثر من عامين، بما فيها الاعتقال التعسفي لعشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال، وممارسة العنف الممنهج على نطاق واسع، وحسب مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، فقد قُتل أكثر من ٦٢ ألف مدني ومقاتل مناهض للحكومة منذ مارس ٢٠١١، ووصلت هذه الانتهاكات إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية.

وقد أدت عسكرة الصراع في سوريا في مرحلة لاحقة إلى ازدياد دور المجموعات المسلحة سواء الموالية منها أو المعارضة للحكومة والتي تورطت في ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي قد ترقى إلى اعتبارها جرائم حرب.

إن تعدد وتنوع الجماعات المسلحة العاملة في سوريا، ما بين داخلية وخارجية، يجعل من الصعب تحديد التسلسل القيادي والمسئولية عن الجرائم المُرتكَبة، كما أنه يشكل عقبة في طريق إنشاء آلية للمساءلة، وهو ما يعد أمرًا ضروريًا للغاية.

إن استخدام القوات الحكومية للعنف الممنهج أتاح بيئة مواتية للعنف الجنسي، مما جعل أجساد النساء ساحة للقتال. ظهرت الانتهاكات ضد المرأة بما في ذلك التحرش الجنسي والاغتصاب، في سياق الحملات الحكومية للعقاب الجماعي ضد الحركة الاحتجاجية، وتفاقمت بشكل ملموس مؤخرًا، حيث ظهرت حالات الخطف كأسلوب مُستخدم، وتتحمل كافة أطراف الصراع مسئولية هذا النوع من الانتهاكات.

النساء والأطفال يشكلون النسبة الأكبر من أعداد اللاجئين والنازحين، ولم يتلقوا الدعم المناسب من المجتمع الدولي، وقد وجدوا أنفسهم في وضع مأساوي يتعرضون فيه لانتهاكات متعددة لحقوقهم الأساسية، حيث تم توثيق عدة حالات للزواج الإجباري والتحرش الجنسي في مخيمات اللاجئين والنازحين.

حتى الآن، يتأكد فشل المجتمع الدولي ليس فقط في حماية الشعب السوري، بل أيضًا في ضمان إنشاء آليات حقيقية للمحاسبة. إن عدم القدرة على معالجة قضية الإفلات من العقاب في سوريا هو أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تكرار وزيادة انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا و المنطقة.

لذلك ندعو مجلس حقوق الإنسان إلى رفض تسييس في يتعلق بتحليله لانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، وأن يتحمل واجباته في الدفاع عن حقوق الضحايا، وأن يطالب مجلس الأمن بشكل واضح وحاسم بإحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية.

شكرا سيدي الرئيس